

مقرر
قضايا بحثية 3
الأسبوع 8

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث



مقدمة المهمة

- تُعد مرحلة إعداد المقترح البحثي خطوة أساسية في بناء أي دراسة علمية، إذ تُظهر مدى قدرة الباحث على صياغة فكرة بحثية واضحة، وتحديد المشكلة وتساؤلاتها وأهدافها ضمن إطار منهجي منظم.
- تهدف هذه المهمة إلى تقديم مقترح بحثي متكامل يشمل عناصر البحث العلمي كافة، من مقدمة وإطار نظري ومنهجية ودراسات سابقة وجدول زمني وغير ذلك.
- تم اختيار موضوع "المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في النظام السعودي – دراسة مقارنة"، لما يمثله من أهمية قانونية معاصرة وتحديات تشريعية تتطلب بحثًا متخصصًا.

المقدمة

- 
- شهد العالم في العقد الأخير ثورة غير مسبوقة في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث أصبحت هذه التقنيات مدمجة في الكثير من التطبيقات اليومية، مما ساهم في تعزيز الأداء وزيادة الكفاءة.
- ومع ذلك، فقد ظهرت تحديات قانونية خطيرة نتيجة إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، مثل الهجمات السيبرانية، التزييف العميق، التلاعب بالبيانات، والقرصنة المؤتمتة.
 - هذه التطورات تفرض ضرورة ملحة على الأنظمة القانونية لتكييف مفاهيم المسؤولية الجنائية والمدنية وفقًا للواقع التقني المتسارع.
 - ويُعد النظام السعودي من الأنظمة التي تتبنى نهجًا حذرًا ومتدرجًا في التعامل مع هذه المستجدات، مما يجعل دراستها ذات أهمية كبيرة لفهم أوجه القصور والإمكانات في البنية القانونية القائمة.

مشكلة الدراسة:

- تكمن مشكلة الدراسة في الغموض القانوني المتعلق بكيفية تحديد المسؤولية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، في ظل غياب نصوص قانونية صريحة تُعالج هذه الإشكالية، لا سيما في النظام السعودي.
- وتطرح هذه المشكلة عدة تساؤلات رئيسة حول مدى كفاية التشريعات الحالية، والجهة التي تُحمّل المسؤولية: هل هي المستخدم البشري؟ أم المطوّر؟ أم النظام الذكي نفسه؟ وكيف يتم إثبات النية أو الخطأ التقني في سياق لا يعتمد على العنصر البشري بشكل مباشر؟

تساؤلات الدراسة:

- ما مدى كفاية النظام السعودي في معالجة المسؤولية القانونية عن الجرائم الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي؟ كيف تُحدد أركان المسؤولية الجنائية والمدنية في حالة ارتكاب جريمة إلكترونية بواسطة نظم الذكاء الاصطناعي؟
- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي وبعض الأنظمة المقارنة (مثل القانون الأوروبي أو الأمريكي) في هذا السياق؟
- ما المقترحات التشريعية الممكنة لتطوير النظام القانوني السعودي لمواكبة هذه الجرائم المستحدثة؟

أهداف الدراسة:

- تحليل الإطار القانوني السعودي المتعلق بالجرائم الإلكترونية وتحديد مدى قدرته على استيعاب الذكاء الاصطناعي كفاعل محتمل في الجريمة.
- توضيح الإشكاليات النظرية والعملية المتعلقة بإسناد المسؤولية القانونية في هذا النوع من الجرائم.
- المقارنة بين النظام السعودي وبعض النظم القانونية المتقدمة في معالجة هذه المسائل.
- تقديم توصيات تشريعية عملية لسد الفجوة القانونية في هذا المجال.

أهمية الدراسة:

- تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع المستحدث، حيث لا تزال مسألة المسؤولية عن جرائم الذكاء الاصطناعي محل جدل واسع في الأوساط القانونية.
- وتمثل الدراسة مساهمة فكرية في إثراء المكتبة العربية القانونية في موضوع لا يزال قيد التشكل، كما تساعد الجهات التشريعية والقضائية على تطوير أدواتها في التعامل مع هذه النوعية من الجرائم.
- وتزداد أهمية الدراسة في ضوء التوجه السعودي نحو التحول الرقمي ضمن "رؤية 2030"، مما يجعل من الضروري أن تكون البيئة التشريعية مواكبة للتطور التقني.

حدود الدراسة:

- الموضوعية: تقتصر الدراسة على المسؤولية القانونية (الجنائية والمدنية) دون التطرق إلى المسؤولية التأديبية أو الأخلاقية.
- المكانية: تُركز الدراسة على النظام القانوني في المملكة العربية السعودية، مع مقارنة بأنظمة مختارة (مثل القانون الأوروبي).
- الزمانية: تركز الدراسة على النصوص والوقائع القانونية في الفترة من 2018 حتى 2025، كونها تمثل ذروة الاهتمام بهذه القضايا.
- البشرية: تتناول الدراسة فقط الأفراد والجهات المطورة والمستخدمة لنظم الذكاء الاصطناعي، ولا تشمل الاستخدامات العسكرية أو السيادية الخاصة.

مصطلحات الدراسة:

- الذكاء الاصطناعي (AI): مجموعة من النظم الحاسوبية القادرة على اتخاذ قرارات أو تنفيذ مهام بطريقة تحاكي الذكاء البشري.
- الجرائم الإلكترونية: الأفعال غير المشروعة التي تُرتكب باستخدام شبكة الإنترنت أو الأنظمة الرقمية.
- المسؤولية القانونية: التزام قانوني يتحمل تبعاته الشخص عند وقوع ضرر ناتج عن فعله أو تقصيره.

الإطار النظري:

- سيتناول هذا الإطار تطور مفهوم الذكاء الاصطناعي، وأنواعه، ومجالات استخدامه في السياق الإجرامي، إضافة إلى عرض مفاهيم المسؤولية القانونية التقليدية وسبل تكييفها عند التعامل مع كيانات غير بشرية.

- كما سيتم عرض نظريات الإسناد والمسؤولية، ومدى قابليتها للتطبيق على نظم الذكاء الاصطناعي.

الدراسات السابقة:

- سيتم تحليل مجموعة من الدراسات الأكاديمية المحكمة والرسائل الجامعية المنشورة في السنوات الخمس الأخيرة، سواء في السياق العربي أو الأجنبي، مع التركيز على:

- الدراسات التي تناولت الجرائم الإلكترونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
- الدراسات التي ناقشت المسؤولية القانونية في بيئة الذكاء الاصطناعي.
- المقارنات بين الأنظمة القانونية في هذا السياق.

المنهجية:

- المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي المقارن.
- مصادر البيانات: النصوص النظامية السعودية، الأنظمة المقارنة، الفتاوى القضائية، الدراسات السابقة، والأدبيات القانونية المتخصصة.
- أدوات الدراسة: تحليل النصوص القانونية، المقارنة التشريعية، النقد القانوني.
- مجال المقارنة: سيتم التركيز على النظام الأوروبي كنموذج متقدم تشريعياً في هذا المجال.

النتائج المتوقعة:

- من المتوقع أن تكشف الدراسة عن وجود قصور نسبي في التشريعات السعودية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي الإجرامي.
- كما ستُظهر الحاجة إلى تحديث مفاهيم المسؤولية القانونية لتشمل أبعاداً غير تقليدية تتعلق بالمطورين والمشغلين.
- ومن المتوقع تقديم مقترحات قانونية قابلة للتطبيق ضمن النظام السعودي.

الجدول الزمني المقترح:

- الأشهر 1-2: يتم إجراء مراجعة شاملة للأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بالذكاء الاصطناعي والمسؤولية القانونية، بالإضافة إلى جمع المصادر الأولية والثانوية.
- الأشهر 3-4: صياغة مشكلة البحث، والأسئلة والفرضيات، وتحديد الإطار النظري والمنهجي المناسب.
- الشهر 5: إعداد خطة البحث التفصيلية وعرضها على المشرف للمراجعة والموافقة.
- الأشهر 6-7: تحليل النظام السعودي (النصوص النظامية، السوابق القضائية، التنظيمات الحديثة في الذكاء الاصطناعي).
- الأشهر 8-9: تحليل الأنظمة القانونية المقارنة (مثل: الأوروبي، الأمريكي) واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف.
- الأشهر 10-11: كتابة الفصول التحليلية والجزء الخاص بالدراسات السابقة.
- الشهر 12: كتابة فصل المنهجية وصياغة النتائج الأولية.
- الأشهر 13-14: بناء الإطار التطبيقي أو التحليلي وربط النتائج بالإطار النظري.
- الشهر 15: صياغة التوصيات النهائية، واقتراحات التعديل أو التطوير التشريعي.
- الأشهر 16-17: المراجعة النهائية والتدقيق اللغوي والأكاديمي، وضبط الهوامش والتوثيق.
- الشهر 18: تقديم النسخة النهائية للمناقشة الأكاديمية.

المراجع الأولية:

سيتم الاستعانة بمراجع عربية وأجنبية حديثة، من أبرزها:

- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي.
- اللائحة التنفيذية لحوكمة الذكاء الاصطناعي.
- تقارير الاتحاد الأوروبي حول أخلاقيات ومسؤولية الذكاء الاصطناعي.
- دراسات منشورة في مجلات قانونية مثل Computer Law & Security Review ، و Harvard Journal of Law & Technology.



Thank You